صفحة : 66 - 72

P.D.F

2-حرية المعتقد ما بين الدين والسياسة

(آيا صوفيا نموذجاً)

بقلم: الأستاذ الدكتور وليد انطون الشوملي

رئيس المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات

عضو المركز الاستشاري العربي التابع للهيئة العليا للعلماء والمفكرين العرب

walidshomaly@yahoo.com

لمحة تاريخية

عرفت البشرية الحروب والصراعات منذ فجر التاريخ. فقد اشتعلت الحروب والمعارك بين الممالك المدن وبين الشعوب ثم بين الدول حتى قبل نشوء الأديان. إلاّ أننا لم نشهد صراعات دينية كالتي شهدناها بين أتباع الديانات السماوية الذين يدّعون أنهم يتبنّون أرقى القيم الإنسانية وذلك بفضل انتمائهم إلى تلك الأديان. ومن الطبيعي أن تكون الحرب الدينية داخل حدود الدولة القومية حرباً أهلية، ولكن العكس ليس بالضرورة أن يكون صحيحاً. بمعنى أنه ليس كل حرب أهلية هي بالضرورة حرب دينية، حيث إن هذه الأخيرة لها مسوغاتها ومقدماتها غير المنطقية الخاصة بها. كما أنه يمكن للحروب الدينية أن تحدث إما بين أتباع الأديان المختلفة أو في كثير من الأحيان بين أتباع تيارات مختلفة في الدين الواحد(1). فقد شهد العالم المسيحي على سبيل المثال مذبحة سان برتيلمي في فرنسا عام 1572 والتي راح ضحيتها حوالي ثلاثين ألف بروتستانتي فرنسي على يد السلطات الكاثوليكية والمتعصبين من الكاثوليك حيث كان هدفهم القضاء على البروتستانت قضاءً تاماً، وذلك بأوامر من الملك شارل التاسع ووالدته كاترين دي مديتشي وبالتواطؤ مع الكنيسة الكاثوليكية آنذاك. كما شهد يوم 27 أكتوبر 1659 بداية تنفيذ أحكام الإعدام بحق أربعة أشخاص من طائفة الكويكرز بينهم امرأة واحدة في مدينة بوسطن الأمريكية بسبب تحولهم عن الحركة البيوريتانية (الطهورية) البروتستانتية. وإثر ذلك فقد تم

إعلان يوم 27 أكتوبر من كل عام يوم الحرية الدينية.

لقد تم زرع أول بذور العلمانية في معاهدة وستفاليا عام 1648 التي أعلنت رسمياً عن نشوء الدولة القومية بعد حروبٍ دامت ثلاثين عاماً في أوروبا. ثم جاءت الثورة الفرنسية عام 1789 لتعزز التوجه العلماني رافعة شعار «**الحرية والإخاء والمساواة**». لقد قامت تلك الثورة بالأساس ضد تحالف الإقطاع مع الكنيسة، وبالتالي اصطبغت اللائكية (العلمانية) الفرنسية بالعداء المطلق للدين، وذلك بخلاف العلمانية الأنجلوساكسونية التي تحترم الأديان وتستوعبها في بوتقة التعددية، إلاّ أنه لم يتم رسمياً الإعلان عن فصل الدين والدولة في فرنسا على سبيل المثال إلّا في عام 1905.

ولكن بالرغم من قطع العلمانية شوطاً كبيراً في أوروبا وترسيخ مبدأ الحريات الدينية الذي سنورد أمثلة عديدة عليها لاحقاً، إلاّ أنها لم تستطع منع تداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع البعد الديني. فقد شهدت أوروبا في أواخر القرن العشرين صراعاً دموياً بين الصرب الأرثوذكس والمسلمين من جهة، وكذلك بين الصرب والكروات الكاثوليك من جهة أخرى. كما لم تنعم إيرلندا الشمالية بالسلم والطمأنينة إلاّ بعد اتفاق الجمعة العظيمة عام 1998 بعد ثلاثين عاما من الصراع الدموي بين الكاثوليك والبروتستانت. كما اتسم الصراع في القوقاز الذي كان يهدف إلى استقلال الشيشان وداغستان عن روسيا بطابع إثني– ديني، وكذلك كان الحال بخصوص الصراع في إقليم ناغورنو كاراباخ المتنازع عليه بين أرمينيا وأذربيجان. أما في الولايات المتحدة، وبالرغم من أن الدستور الأمريكي ينص على علمانية الدولة وفصل الدين عن الدولة، إلاّ أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون شكّل ولأول مرّة في تاريخ الولايات المتحدة، هيئة استشارية من عشرين شخصية فكرية لتقديم المشورة له في الشؤون الدينية في العالم، وعهد برئاسة الهيئة للدكتورة ديانا إيك، الأستاذة في جامعة هارفرد لمادة التعدد الديني في المجتمع الأمريكي.

وفي شبه القارة الهندية تنشب في كثير من الأحيان صراعات بين المسلمين والهندوس في إقليم كشمير المقسوم بين الهند والباكستان مما أثر سلباً على العلاقات الثنائية بين البلدين.

أما في الشرق الأوسط عامة وفي عالمنا العربي على وجه الخصوص، فإن الدين يلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد والجماعات، لا بل يشكل جزءاً هاماً وأساسياً من الهويتين الفردية والجمعية إلى حد جعل سفير فرنسا في طرابلس بشمال لبنان يرفع مذكرة إلى وزير خارجية بلاده عام 1856 يقول فيها: « **يتعلق الشرقي بدينه كما نتعلق نحن بوطننا. والشعب يعني بالنسبة له (أي للشرقي) مجموعة من الأفراد الذين يعتنقون المذهب الذي يعتنقه هو، ويمارسون الشعائر التي يمارسها هو (2)**. ولا شك أن محتوى تلك المذكرة ما زال حياً حتى اليوم، لا بل تم استنهاض البعد الديني في كثير من الصراعات التي تدور رحاها على سطح كوكبنا الأرضي. وبهذا الصدد يقول الفيلسوف الفرنسي المعاصر موريس مارلو: «**القرن الواحد والعشرون يكون دينياً أو لا يكون**».

لقد كان لسقوط الشاة في إيران في أعقاب الثورة الخمينية أكبر الأثر في استنهاض حركات دينية كثيرة في العالم الإسلامي على الاقتداء بها ساعية لاستلام السلطة في بعض البلدان حتى عبر الانتخابات الحرة. أما على صعيد الصراع العربي– الإسرائيلي، فهناك العديد من المشاهد التي تدل على تغليف الصراع السياسي بغلاف ديني كان آخرها قانون القومية الأخير الذي أقره الكنيست الإسرائيلي عام 2018 بالقراءة الثالثة والذي يؤكد مشروعية يهودية الدولة. فالقانون الذي حسم الإسرائيليون من خلاله تعريف هوية دولتهم في الإطار الديني أبرز أهمية الدور الذي يلعبه الفكر الديني اليهودي في الحياة السياسية في إسرائيل حيث ينص على الآتي: «**إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وحق تقرير المصير فيها يخص الشعب اليهودي فقط**». ويكونون بذلك قد استثنوا كل الديانات والقوميات الأخرى التي تعيش على أرض فلسطين التاريخية.

مواقف الأنظمة العلمانية في الغرب إزاء الحريات الدينية والتعليم الديني

بعد رفع سطوة الكنيسة في أوروبا، أصبحت العلاقة بين الدين والدولة قائمة على الاحترام المتبادل. وهذا ما نصت عليه دساتير جميع الدول الأوربية تقريباً. ورغم تشابه القيم في تلك الدول، ومحاولة خلق وحدة اقتصادية في ما بينهم من ضمنها توحيد عملة اليورو، إلاّ أننا لا نجد نموذجاً واحداً للعلاقة بين الدين والدولة. فهي تتفق على قاعدة أنه لا يوجد دين رسمي للدولة رغم أنه على أرض الواقع لم يحدث أن تبوأ شخص غير مسيحي أو غير منتم لمذهب الأغلبية (كاثوليكي أو أرثوذكسي أو بروتستانتي) في بلدٍ ما. ففي دستور كل من لاتفيا وبلغاريا وسلوفينيا وكرواتيا لا توجد عبارة صريحة تقول أن لا دين للدولة، إلاّ أن البنود التي تتعلق بالدين تؤكد انفصال الدين والجماعات الدينية عن الدولة. فعلى سبيل المثال، ينص بند (99) من دستور لاتفيا الآتي:» **كل شخص له الحق بحرية التفكير والضمير والدين. الكنيسة يجب أن تكون منفصلة عن الدولة».**

ويرد في البنود(44–40) من دستور كرواتيا ما يلي: «حرية الضمير والدين والممارسة الحرة والعامة للدين والاعتقادات الأخرى يجب أن تكون مضمونة. وكل الجماعات الدينية يجب أن تكون متساوية أمام القانون ويجب أن تكون منفصلة عن الدولة» (3).

كما نجد أن المادة (35) من الدستور البولندي تضمن حق التعليم الديني في المدارس العامة وفق كل ديانة معترف بها قانونياً، بشرط ألاّ يتم المس بحرية دين الآخرين. كما ينص الدستور البريطاني على أن «ليس هناك مانع على أساس ديني من تقلد المناصب العامة ما عدا منصب السيادة العليا للدولة– أي الملك أو الملكة – الذي يجب أن يكون صاحبه بروتستنتياً(4,5).

كما أن الملكة في بريطانيا هي نفسها رأس الكنيسة الأنجليكانية، وبالتالي يكون من صلاحياتها تعيين الأساقفة. وبالرغم من ذلك، فإن أعضاء كنيسة إنجلترا واسكتلندا لا يتمتعون بأي ميزة إضافية كونهم ينتمون إلى الكنيسة الرسمية في بريطانيا. وفي النرويج، لم تعد الكنيسة الإنجيلية اللوثرية هي الكنيسة الرسمية للدولة بعد الأول من يناير/ كانون الثاني 2017 بعد 500 عام من احتكارها لتلك الصفة.

كما أن الحريات الدينية في ألمانيا ليست أقل شأناً من مثيلاتها في الدول الأوربية الأخرى. فبالرغم من تسلم الحزب الديمقراطي المسيحي السلطة في جمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1949 بقيادة كونراد أديناور، إلاّ أن أتباع المذهب الكاثوليكي لم يتمتعوا بامتيازات أكثر من مواطنيهم من البروتستانت أو المسلمين.

ولكن لا بد من الإشارة هنا إلى أن حيادية الدين ما زالت مسألة نظرية منصوصا عليها فقط في دساتير الدول الأوروبية. إلاّ أنه على أرض الواقع ما زال الدين يشكل جزءاً مهماً من الثقافة المجتمعية ويلعب دوراً فيها بدرجات متفاوتة.

أما من حيث إلزامية التعليم الديني في المدارس ، فإننا نجد أن هناك اختلافا بين الدول الأوربية إزاء تلك المسألة. ففي بريطانيا ودول شمال أوروبا يتلقى الطلاب في المدارس مادة «الثقافة الدينية» **حيث يتعلمون أسس الأديان المختلفة ويتم التزام الحياد تجاه القيم والأيديولوجيات الدينية. وفي النمسا يشمل تعليم الدين اليهودية والمسيحية والإسلام والبوذية. وفي ألمانيا، وبالرغم من إلزامية التعليم الديني هناك، فإن** «فقرة بريمن» **تسمح بتدريس تاريخ الإنجيل ونظم الحياة والأخلاق وعلوم الدين بدلاً من ذلك(6).**

ومهما يكن الأمر، فإن الدين مسألة شخصية فردية في المجتمعات الغربية مما يجعله مكونا غير أساسي من مكونات الهوية الجمعية عكس ما هو الحال في مجتمعاتنا العربية. ويقول المفكر الراحل

نصر حامد أبو زيد بهذا الصدد:

«فصل الدين عن الدولة يختلف تماماً عن فصل الدين عن المجتمع. لا يستطيع أحد أن يفصل الدين عن المجتمع، لأن الدين تاريخياً هو مكون اجتماعي وليس مجرد مكون فردي. قد يبدأ كذلك، أي يبدأ كتجربة فردية، وقد يبقى كذلك في بعض التجارب، لكن بعض التجارب الشخصية الفردية يتم تحويلها إلى تجربة مشتركة تخلق جماعة، وتصبح مجتمعاً ثم تتطور إلى أمة. وفي هذه الحالة الأخيرة يصبح الدين قوة لا يمكن انتزاعها من المجتمع.

المواثيق الدولية الخاصة بحرية الدين أو المعتقد

هناك محطات تاريخية متعددة جرى فيها الإعلان عن الحريات الدينية والمعتقدات جنباً إلى جنب مع الحريات السياسية والمدنية وغيرها من الحقوق. فقد تم نشر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر/ كانون الأول عام 1948 رغم أنه جاء بعد بضعة أشهر على اغتصاب فلسطين من الصهاينة وإقامة دولة إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني بعد تهجيره من أرضه. وتنص المادة (18) من ذلك الإعلان على الآتي:

«لكل شخص حقّ في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وكذلك حريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ او على حدة» (7).

كما تنص المادة (18) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 والذي دخل حيز التنفيذ عام 1976:

1. لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في اختيار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة.
2. لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدينٍ ما، أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره.
3. لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده، إلاّ للقيود التي يفرضها القانون، والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية.
4. تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء إن وجدوا، في تأمين تربية أولادهم دينياً وخلقياً وفقاً لقناعاتهم الخاصة (8).

بالإضافة إلى ذلك، فقد صدر عام 1981 الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد. وبالتالي يلاحظ المرء أن المواثيق والمعاهدات والإعلانات الدولية كافة أكدت بشكل صريح وواضح على حرية الدين والمعتقد بما فيها حرية المرء في اعتناق دينٍ آخر غير ذلك الذي نشأ وترعرع في ظله.

الرمزية التاريخية والدينية والسياسية لآيا صوفيا

تعد كاتدرائية آيا صوفيا رمز الكنيسة البيزنطية الشرقية، حيث تم تشييدها عام 537م من قبل الإمبراطور جوستنيان على الطراز البيزنطي الرائع الذي ما زال ماثلا للعيان حتى يومنا هذا. وكلمة آيا صوفيا تعني الحكمة المقدسة إلاّ أن البعض ينسبها إلى القديسة صوفيا. وأصبح البناء أكبر كاتدرائية في ذلك الوقت ورمزاً للكنيسة البيزنطية الشرقية. وبقيت آيا صوفيا تستخدم ككنيسة حتى سقوط القسطنطينية عام 1453م على يد القائد العثماني محمد الفاتح الذي حولها إلى مسجد. وبقي البناء

يستخدم كمسجد حتى عام 1934م حيث حولها باني جمهورية تركيا الحديثة والعلمانية مصطفى كمال أتاتورك إلى متحف. وبهذا تكون الامبراطورية البيزنطية قد استمرت لمدة (1123) عاما متواصلة، وتكون بذلك الإمبراطورية الأطول عمراً في التاريخ البشري.

أما بخصوص الإقدام على تحويل متحف آيا صوفيا إلى مسجد، فيكون أردوغان قد طعن في الرمزية التاريخية والدينية للمكان متخفياً خلف أجندته السياسية المتمثلة بإعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية. كما أنه أتقن ازدواجية الخطاب في التعامل مع تلك المسألة، حيث استخدم الأسلوب الرقيق والاعتذاري مع الغرب وطمأنهم أن المكان سيبقى مفتوحاً للجميع، وتوجه إلى العالم الإسلامي وخاصة العالم العربي، الذي ينظر هو نفسه إليه نظرةً استعلائية طورانية، توجه إليه بخطاب آخر مختلف تماماً، بالإضافة إلى تنصله من الاتفاقيات الدولية مع اليونسكو باعتبار آيا صوفيا جزءاً من التراث الإنساني. وقال أيضاً إن تلك ما هي إلاّ خطوةٌ لتحرير الأقصى وكأنه يقول إن ذلك هو بداية المشروع الإسلامي الكبير، متجاهلاً العلاقات التركية الحميمية مع إسرائيل، وأن لجان العمل المشتركة بينهما والمتعلقة بتطوير الصواريخ والطائرات المسيرة والمسدسات، لم تتوقف يوماً واحداً. فبعد صدّه عدة مرات من دخول الاتحاد الأوروبي، قرر أردوغان التوجه نحو الشرق الإسلامي كي يصبح «**سيداً على أبواب مكة بدلا من أن يركع ذليلاً على أبواب بروكسل**». لقد قدم أردوغان بقراره هذا هدية على طبقٍ من ذهب لإسرائيل وأعطاها الذريعة بمحاولة إقامة هيكل سليمان المزعوم تحت باحات المسجد الأقصى المبارك.

ونوجه السؤال التالي لأردوغان: لماذا أبقى المسلمون على كنيستي المهد والقيامة كأماكن عبادة للمسيحيين؟ ولماذا جاءت العهدة العمرية التي كتبها الخليفة عمر بن الخطاب لبطريرك القدس صفرونيوس؟ ولماذا جاءت العهدة النبوية التي كتبها الرسول محمد لرهبان دير سانت كاترين في سيناء؟

لقد علمنا التاريخ الكثير من شواهد التلاحم الإسلامي المسيحي كان أبرزها ما حدث في كانون الثاني 1937، عندما حضر أعضاء اللجنة الدولية إلى مدينة أنطاكيا للتحقيق في قضية سلخ لواء الإسكندرون السوري وضمه إلى تركيا. فقد خطط سكانُ المدينة، المسلمون والمسيحيون، لمظاهرة عارمة بعد صلاة الجمعة، إلا أن الأتراك قاموا بغلق المساجد في خطوة استباقية لمنع القيام بتلك المظاهرة. فما كان من رؤساء الكنائس إلا أن فتحوا كنائسهم ليصلي فيها المسلمون ويرفعوا الآذان، ثم خرج الجميع في أروع تظاهرة وطنية في تاريخ سوريا لمنع انسلاخ لواء الاسكندرون وتأكيد عروبته.

وكان يمكن لأردوغان أن يسطر أرقى معاني التآخي بين الديانيتين لو سمح للمسيحيين بالصلاة في إحدى ردهات آيا صوفيا بجانب المسلمين على أقل تقدير، أو بتخصيص وقتٍ لا يتداخل مع أوقات صلاة المسلمين، كما هو الحال في كاتدرائية مسجد قرطبة.

وأخيرا نتساءل: لماذا لم تقم حروب أو صراعات دينية إلا بين أتباع الديانات الإبراهيمية، هل لأن إلههم واحد وصراعهم هو صراعٌ بين الأنبياء في السماء؟ وهل نحن بذلك نحقق نظرية صموئيل هنتغتون حول صراع الحضارات، أم نحقق نبوءة الفيلسوف الفرنسي المعاصر مالرو الذي تنبأ باحتدام الصراعات الدينية في القرن الواحد والعشرين؟

خلاصة وتوصيات

لقد أثبتت التجارب الإنسانية أن أسوأ أنواع الصراعات الصراعات هي الدينية منها. ففي كتابه «صدام الحضارات» يقسم صموئيل هنتغتون الصراعات إلى أربعة أشكال ينتمي كل منها إلى حقبة زمنية مختلفة. فقد تميزت الحقبة الأولى بالصراعات بين الملوك، ثم بين الشعوب في الحقبة الزمنية الثانية. أما الحقبة الثالثة فقد تميزت بصراعات أيديولوجية بين أنظمة سياسية واقتصادية خاصة إبان الحرب الباردة. فقد تمثل الصراع آنذاك بين النظام الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الاشتراكي بزعامة الاتحد السوفييتي آنذاك. أما الحقبة الرابعة حسب هنتغتون فهي تتمثل بالصراع بين الهويات الثقافية وأهمها بين الغرب والإسلام بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة في نهايات القرن العشرين. فالصراعات الدينية تؤدي إلى التعصب الأعمى والشوفينية وتكفير الآخر وإطلاق الأحكام المختلفة عليه مما قد يؤدي إلى القتل في كثير من الأحيان. من هنا تأتي أهمية تعزيز ثقافة تقبل الآخر وسن قوانين تضمن حرية المعتقد والوجدان والدين، كما رأينا سابقاً في دساتير الدول الغربية وفي المواثيق الدولية. وعليه فإننا نقدم مجموعة من التوصيات بهذا الصدد:

1. ضرورة سن قوانين واضحة وصريحة بشأن حرية الدين والمعتقد في دول الشرق العربي أسوةً بدول عديدة سبقتنا في هذا المضمار.
2. ضرورة توظيف مفاهيم الحوار بين الثقافات والأديان من قبل وسائل الإعلام، وإطلاق حملات توعية بهذا الخصوص.
3. ضرورة محو كل ما من شأنه تعكير الأمن والسلم الأهلي من المناهج الدراسية، والتركيز على مفاهيم التسامح، والتعايش، وتقبل واحترام دين الآخر. إذ يعتبر التسامح إحدى أهم القيم الإنسانية، وعكسه هو اللاتسامح الذي قد يكون عرقياً أو دينياً. والأخطر من ذلك إذا كان اللاتسامح متأصلاً في الثقافة الشعبية. ويقول المفكر الإيطالي أمبرتو إيكو بهذا الخصوص:» يمكن مواجهة عنصرية «علمية» بناء على براهين عقلانية، بينما يبدو صعباً للغاية مواجهة عنصرية «بدائية».
4. يجب العمل مع المؤسسات الدينية والوعاظ حتى يتم التركيز في خطبهم على القيم الإنسانية الجامعة بين مختلف الشرائح المجتمعية في أي بلد.
5. يجب على العمل على جعل الدين مسألة شخصية فردية، مما يساهم في غرس ثقافة تقبل دين الآخر واحترام اختياره للدين أو المعتقد. وفي حال أصبح الدين مسألة فردية فإنه لا يعود مكوناً أساسياً من الهوية الجمعية.
6. يجب أن يغرس في عقول طلاب المدارس مفهوم أن الحقيقة ليست مطلقة بل نسبية. وبالتالي فإنه لا يجوز لأتباع أي دين أو عقيدة الإدعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة وتكفير الآخرين.
7. يجب العمل عن كثب مع مؤسسات المجتمع المدني من أجل عقلنة الخطاب الديني، ونشر أفكار التسامح واحترام الآخر.

المراجع:

1. **ميثم الجنابي: «آفاق الصراع الديني في المشرق العربي المعاصر»؛ الحوار المتمدن –العدد 5888** (30.5.2018)
Ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=600817&r=0
2. **محمد السماك : «الاستغلال الديني في الصراع السياسي»؛ الطبعة الأولى، دار النفائس ، 2000 ص5.**
3. **الدول–الأوروبية–الدين–والدولة–في–دساتيرها**middle–east–online.com/
4. **ويكيبديا–دستور المملكة المتحدة(فبراير 2011)**
http://en.wikipedia.org/wiki/ Constitution_of_the_United_Kingdom
5. **الموقع الرسمي للأمم المتحدة – شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة – دستور المملكة المتحدة**
http//:unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un–dpadm/un–pan040717.pdf; Aug.17, 2020
6. **أوروبا–الموحدة–مختلفة–حول–إلزامية–التعليم–الديني–في–مدارسها**a1552528/ /dw.com/ar

7. un.org/ar/universal–declaration–human–rights/index.html; August 18,2020

ndc.ps/sites/default/files/Civil–Political–Rights.pdf; Aug. 18,2020